

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

نفط وغاز



زيادة 100% خلال نوفمبر المقبل وبتماشية مع خصومات السعودية

الكويت تنافس بأسواق النفط: تبيع البرميل بخصم 3.8 دولارات

كشف مصدر نفطي مسؤول في قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» أن الكويت حددت سعر البيع الرسمي لشحناتها من النفط الخام لشهر نوفمبر المقبل إلى المشتريين الآسيويين عند مستوى يقل 3,8 دولار عن متوسط أسعار خام عمان وديبي، وذلك بارتفاع 1,9 دولار عن السعر السابق البالغ 1,9 دولار خلال أكتوبر الجاري. وتبيع الكويت النفط إلى آسيا بناء على متوسط سعر دبي وعمان، ما يعني أن الزبائن في آسيا سيحصلون على برميل النفط الكويتي في نوفمبر على سبيل المثال

رفع الحظر عن إيران في ديسمبر

المقبل يغرق السوق النفطية

بـ 50 مليون برميل

وقال أن إيران تخرن حاليا 50 مليون برميل من النفط الخام، حيث تخرن 20 مليون برميل في النفط على متن الناقلات في البحر و20 مليون برميل على البر و10 ملايين برميل في الخزانات، مشيراً إلى أن تلك الكميات سوف تغرق السوق النفطية.

ناقص 3,80 دولاراً عن متوسط سعر دبي وعمان، وبدا واضحاً أن التحسن التدريجي في أسعار النفط الكويتي دفع الكويت إلى تعديل السعر بحكم تحسن الأسعار. وذكر المصدر أن تحسن أسعار النفط مؤخراً جاء بفضل التقرير الأخير لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» والتي أعربت فيه عن تحسن سوق النفط مستنداً إلى زيادة الطلب على النفط الخام من المنظمة وتراجع نمو المعروض من الدول المنتجة من خارجها. وانهارت أسعار النفط خلال السنة الأخيرة في ظل تخمة كبيرة في المعروض من الخام،

حيث هبط خام برنت القياسي دون 50 دولاراً للبرميل مقابل أكثر من 115 دولاراً في يونيو 2014، وهبط سعر النفط الكويتي من مستوى 108 دولارات إلى 38 دولاراً للبرميل خلال السنة الماضية. وتوقع المصدر أن تحسن أسعار النفط خلال الفترة المقبلة مع دخول موسم الشتاء وزيادة الطلب على النفط. وأضاف: «الكويت» مجبرة «من أجل الحفاظ على الحصة السوقية لبيع النفط الخام لتقديم تلك الخصومات الكبيرة للبرميل عن متوسط أسعار دبي وعمان». وينافس النفط الكويتي عدة نفوط

في المنطقة يأتي في مقدمتها النفط العراقي والسعودي والإماراتي وهي نفوط خفيفة وقليلة الكبريت وتقدم خصومات أقل من السعر المعلن. من جهة ثانية، قال المصدر إن السعودية خفضت سعر البيع الرسمي للخام المتوسط إلى آسيا في الشهر المقبل، بخصم مقداره 3,2 دولارات للبرميل دون السعر المرجعي الإقليمي، مقارنة مع خصم مقداره 1,3 دولار للبرميل في مبيعات أكتوبر. على صعيد آخر، أبدى المصدر تخوفه من انهيار حاد لأسعار مع عودة إيران

إلى السوق النفطية مع رفع الحظر كلياً عن إيران في ديسمبر أو يناير المقبلين، والذي سيضم رفع إجراءات حظر مؤثرة في صناعة النفط والمبيعات وحجم التصدير والشحن والنقل والتأمين بجانب التصرف بالعوائد النفطية.

وقال أن إيران تخرن حاليا 50 مليون برميل من النفط الخام، حيث تخرن 20 مليون برميل في النفط على متن الناقلات في البحر و20 مليون برميل على البر و10 ملايين برميل في الخزانات، مشيراً إلى أن تلك الكميات سوف تغرق السوق النفطية.

توقيع عقود أكبر مشروع بخطة التنمية الثلاثية المقبل

«البتترول الوطنية»: 450 مليون دينار دفعة أولى لتحالفات مصفاة الزور

● الحزمة الرابعة تمت ترسيته على تحالف مكون من شركتي ساييم وايسار المحسودة للمشروعات بقيمة بقيمة 475,3 مليون دينار بمدة تنفيذ تقدر بـ 45 شهراً.

● الحزمة الخامسة الخاصة بمراقب التصدير البحري تمت ترسيته على تحالف مكون من 3 شركات هي هيونداي للهندسة وساييم واس كيه بمبلغ 454,3 مليون دينار، وبموجب عقد مدته 45 شهراً.

وبهذا تصبح التكلفة الإجمالية لتنفيذ حزم المشروع الخمس بعد ترسية الحزمة الرابعة 3,958 مليارات دينار، فضلاً عن عقد تجهيز التربة مع شركة فان أورد الهولندية بقيمة 186,4 مليون دينار.

وذكرت أن المصفاة الجديدة ستوفر فرص عمل للكويتيين تصل إلى 1500 كويتي. الجدير بالذكر أنه تمت ترسية المشروع على كل من: ● الحزمة الأولى الخاصة بوحدة التصنيع الرئيسية تم ترسيته على تحالف سينوبك وتكينكاس وهانوا للهندسة بمبلغ وقدره 1,2 مليار دينار وبموجب عقد مدته 45 شهراً.

● الحزمتان الثانية والثالثة الخاصتان بالوحدات المساندة وخدمات البنية التحتية على التوالي تم ترسيتهما على تحالف مكون من هيونداي للصناعات الثقيلة وتحالف فلور ودايو للهندسة والإنشاءات بمبلغ إجمالي قدره 1,7 مليار دينار، وبموجب عقد مدته 45 شهراً.

إلى هيكل تنفيذي للمشروع ومن ثم تقوم الشركة وإدارة المشروع بإتمامه والآن بصرف الدفعة الأولى البالغة 10% من قيمة العقد في غضون 30 يوماً من تاريخ تسلم الجدول والهيكلي التنفيذي، وكشفت المصادر أن قيمة الدفعة الأولى للحزم الخمس تبلغ 450 مليون دينار تقريباً، شريطة تقديم الكفالات البنكية للتحالفات.

وقالت أن مشروع مصفاة الزور يقود النهضة الثالثة لصناعة التكرير في الكويت بعد الانطلاقة في الستينيات وتطوير المصافي في الثمانينيات، مشيرة إلى أن ترتيب البترول الوطنية سيقفز إلى المركز 15 بدلاً من المركز 20 في ترتيب أكبر شركات التكرير في العالم.



مخطط بوضوح وحدات المشروع الرئيسية وخزانات التخزين

إلى التحالفات الفائزة عقب تقديم الشركات الفائزة بجدول تنفيذي للحزم الخمس بالإضافة

الوطنية» أن الشركة ستقوم بتسليم الدفعة الأولى من قيمة عقود مشروع المصفاة



وشركاتها التابعة. إلى هذا، علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة في «البتترول

في حدث مهم انتظره القطاع النفطي لسنوات عديدة مضت، توقع شركة البترول الوطنية الكويتية يوم الثلاثاء المقبل عقود مصفاة الزور البالغ قيمتها الإجمالية 5 مليارات دينار، ويعتبر مشروع المصفاة من أضخم المشاريع النفطية والتنموية في الكويت، حيث يهدف لإنشاء أكبر مصفاة في العالم بطاقة تكريرية تصل إلى 615 ألف برميل يوميا.

تلك الحدث الأضخم دفع كافة العاملين في القطاع النفطي وليس في شركة البترول الوطنية إلى التجهيز للاحتفالية الضخمة التي ستقام في المبنى الرئيسي للشركة في مدينة الأحمدية بحضور كل قيادات مؤسسة البترول الكويتية

مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للنفط والغاز.. ماذا يعني للكويت؟

وستكون مجانية للمندوبين بالتزامن مع المؤتمر لتعزيز المعرفة الميدانية، بالإضافة إلى تنظيم برنامج تستهدف الجيل الجديد من المهنيين في مجال النفط والغاز، والتي ستقدم للطلبة في المدرسة الثانوية والمعلمين.

ويشارك في المعرض التابع للمؤتمر أكثر من 200 شركة من 24 دولة، وسيشارك فيه عدد من أبرز شركات النفط والغاز العالمية. وتعد شركات أدنوك، وبابكو، وشركة نفط الكويت، وشركة أرامكو السعودية وشركة إيكويت، وأميك، وبيكر هيوز، وشلمبرجير، وشسل، وتوتال، وهالبرتون من أبرز المشاركين في المعرض الذي يضيء أيضاً شركات وطنية كبرى من فرنسا ومصر والمليزيا.

علماً أن الحضور في المؤتمر متنوع يشمل القارات الخمس مع حضور كبير للأسواق الواعدة من الصين والأسواق العربية من جمهورية مصر العربية وخليجياً إلى جانب أوروبا والأميركتين، وسيتم استعراض أكثر من 400 ورقة علمية.

المؤتمر سيكون فرصة لاستفادة الطلبة الذين تم التأكد من تواجدهم ومشاركتهم لتطويع على فعاليات المؤتمر والمعرض.

والإنتاج، وآفاق التنمية المستدامة، وتكنولوجيايات الحفر والابتكار والتكرير والصناعات البتروكيماوية، آفاق الغاز الطبيعي في المنطقة، وتأمين القوى العاملة بقدرة عالية، طرق تمويل المشاريع والمخاطر المرتبطة بذلك، ومبادرات تعزيز دور صناعة البترول في تعزيز اقتصادات الدول الخليجية خصوصاً وتنويع مصادر الدخل.

وسيفتح المؤتمر اليوم الأحد مساءً في منتجع هيلتون المنقف، وستبدأ الجلسة بترحيب من قبل وزير النفط وشؤون مجلس الأمة د. علي العمير، ونائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني، والرئيسة التنفيذية للعمليات في الشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية «كوفيك» حسنية هاشم، ورئيسة جمعية مهندسي البترول جين جودا.

وتكون جلسات المؤتمر فرصة لتبادل المعرفة، والتي تهدف إلى تبادل الخبرات والفرص على مدى 3 أيام، وسيلقيها العديد من أصحاب الخبرة والمختصين والشركات العالمية والخدمات الخليجية والمحلية، المشاركون في المؤتمر يمثلون 120 شركة ومركزاً بحثياً وجامعة، كما سيتم تنظيم رحلتين ميدانيتين

وتوقيت المؤتمر لهذا العام يأتي وسط تغيرات كبيرة وتساؤلات معقدة تدل على أن صناعة النفط والغاز مقبلة على إعادة تشكيل تبرز معها أجواء جديدة للتغلب والتأقلم مع المستجدات بما ضمن استمرار الإمدادات والإيرادات للمساهمين باختلافهم، ولذلك هذا المؤتمر يجيب عن اهتمامات المراقبين والمتابعين، وذلك بحضور مختصين من أكثر من 30 دولة وممثلين لحكومات ومنظمات دولية سيشاركون في فعاليات مؤتمر ومعرض الكويت للنفط والغاز 2015.

وهذا المؤتمر ليس عادياً، حيث تنظمه جمعية مهندسي البترول الدولية بالتعاون مع إدارة المعارض العربية في الفترة من 11 إلى 14 أكتوبر الجاري على أرض المعارض الدولية بمشرف وشارك في فعالياته أيضاً متخصصون وشخصيات أكاديمية وسيقام تحت عنوان «مستقبل الموارد الهيدروكربونية وسط التكنولوجيا والابتكار وفرص الاستثمار».

وسيركز المؤتمر من خلال 35 جلسة نقاشية على المحلات الرئيسية التي تهتم العاملين في صناعة النفط والغاز، بما في ذلك استراتيجيات الصناعة في أجواء ضعف أسعار النفط والحاجة لتقنين التكاليف بالإنتاج، إدارة الكامن، وعمليات الاستكشاف والتقيب

عندما نتكلم عن مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للنفط والغاز، هذا التجمع النفطي الأكبر في الكويت، يجب أن نستذكر أموراً وهي أن الكويت دولة نفطية، لها تواجدها في السوق النفطية من خلال ما تزوده للأسواق باختلافها سواء من نفط خام أو منتجات بترولية أو غاز مسال أو منتجات بتروكيماوية والتي توصله للأسواق عن طريق اسطول نفطي كبير، ولذلك يجب أن تحظى الكويت بمؤتمر كبير على الأقل في كل سنتين، خصوصاً أن الكويت قد بدأت مرحلة تنفيذ العديد من المشاريع النفطية العملاقة وهناك المزيد في الطريق سواء محلياً أو عالمياً، ويتم ذلك ويعطيه بعداً مهماً أن يكون انعقاد هذا المؤتمر تحت رعاية كريمة من سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

ولا ننسى أيضاً أن المؤتمر يعزز من أهمية التوجه إلى مبادرة الكويت بأن تصبح عاصمة للنفط وما يحمل ذلك من دلالات من بينها إقامة تجمع نفطي كبير يحرص على اجتذاب الشركات النفطية العالمية والإقليمية والمحلية والخدماتية ومراكز البحث والتطوير والجامعات التي هي مسؤولة عن تأمين القوى العاملة بقدرة فنية تحتاجها تنفيذ المشاريع النفطية الكبيرة.

رأي نفطي



الخبير النفطي محمد الشطي